

العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر

م.م. مصطفى كامل رشيد *

مقدمة

استطاعت الدول الأوروبية تبني تكتل اقتصادي متميز وفريد من نوعه إلا وهو الوحدة النقدية الأوروبية، والتي تجسدت فكرتها عام 1985، على اثر اتفاق رؤساء المجموعة الأوروبية الاثنى عشر، على تكليف اللجنة الأوروبية بتقديم مقترحاتها الخاصة بتنفيذ مشروع الوحدة الاقتصادية النقدية عام 1992، الذي دعى إلى استكمال الخطوات الإجرائية الخاصة بتنفيذ التكامل الاقتصادي النقدي، الذي أتاح للدول الأوروبية المقدرة على تحقيق أقصى استغلال ممكن للموارد الاقتصادية المتاحة للدول مجتمعة والسير قدماً نحو العملة النقدية الموحدة.

وفي ضوء هذا الاتفاق يجعل من المجموعة الأوروبية قوة اقتصادية مالية، تحتل المركز الثالث بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وذلك بعد قيام الاتحاد النقدي الذي يمتاز بحجم سكانه البالغ (323) مليون نسمة، ومقدرته الإنتاجية المرتفعة في مجال السلع والخدمات.

وبسبب الدور المهم الذي تلعبه العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) في الاقتصاد العالمي، ولما لها من انعكاسات واضحة على الشركاء التجاريين للاتحاد الأوربي وبالخصوص الدول العربية، التي تعد الاتحاد الأوربي الشريك التجاري المهم لديها وبالأخص مصر، فإن هذه الدراسة تقدم تحليلاً وصفيّاً للوحدة النقدية الأوروبية، وأنموذجها الرائد والفريد من نوعه البنك المركزي الأوربي والذي يعده البعض بالعابر للقومية (Super National)، وانعكاسهما على الدول العربية وبالخصوص على الاقتصاد المصري، لذا تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها:-

فرضية الدراسة

يعد انبثاق عملة أوروبية موحدة حدث بارز يمكن ان يكون له آثار ايجابية او سلبية على القطاع المصرفي العربي عموماً والقطاع المصرفي المصري على وجه الخصوص قد تتجلى وتتجسد بمؤشرات معينة على المدى المتوسط والبعيد.

أهمية الدراسة

يمثل تكتل الوحدة النقدية الأوروبية تكاملاً اقتصادياً ونقدياً ومالياً، له انعكاسات على النظام النقدي العالمي بشكل عام وعلى المصارف العربية بشكل خاص، ناهيك عن إن البلدان العربية من أهم الشركاء التجاريين للاتحاد الأوربي. ولذلك، فمن المتوقع ان يكون لهذه الوحدة النقدية انعكاسات بشكل أو بآخر على القطاع المصرفي العربي عموماً والمصري خصوصاً. ومن هذا يعد الولوج لبحث هكذا مواضيع من الأهمية بمكان لما لهذه العلاقات الاقتصادية والتجارية من انعكاسات على اقتصادات الدول المعنية.

* عضو هيئة تدريس / الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى استعراض أهمية صدور عملة قيادية جديدة على الساحة الدولية كبديل أو منافس للدولار، بعد أن تضررت اقتصادات الكثير من بلدان العالم جراء الهيمنة السياسية الأمريكية على العالم، ناهيك عن إن توقيت الصدور جاء في ظل الحاجة الماسة إلى هكذا بديل كي يخفف الضغوط التي تتعرض لها اقتصادات العالم بشكل عام واقتصادات البلدان العربية بشكل خاص، وما هي الإجراءات الجديدة التي ينبغي على جميع البلدان العربية إتباعها للاستفادة من هذه العملة الجديدة وبالخصوص جمهورية مصر العربية.

مشكلة البحث

تقوم جميع أسعار صرف العملات والتسويات الدولية والتجارية والمعاملات اليومية سواء كانت إقليمية أو دولية بعملة الدولار، الذي أصبح قوى عظمى يحوي في طياته كل مآرب السياسة الأمريكية واجبة التنفيذ بغض النظر عن الزمن أو نوع الاقتصاد، الأمر الذي يهدد مصير اقتصادات الكثير من شعوب العالم، حيث تعرضنا في هذه الدراسة تبيان أهمية اليورو في المبادلات الدولية وما يمكنه من إشغال حيز فعلي في تقويم العملات والمعاملات اليومية بالنسبة لبلدان العالم بشكل عام والبلدان العربية بشكل خاص.

عينة الدراسة

اعتمد الباحث في عينته على جمهورية مصر العربية كواحدة من أهم الدول العربية شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وبناءً على ذلك تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين هما:-

- 1- المبحث الأول : العملة الأوروبية الموحدة والبنك المركزي الأوروبي "النشأة والتطور".
- 2- المبحث الثاني : انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) على واقع المصارف العربية.

المبحث الأول

العملة الأوروبية الموحدة والبنك المركزي الأوروبي

النشأة والتطور

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت الدول الأوروبية في التفكير بشأن وحدة نقدية واقتصادية، والتي تعد الخطوات الأولى والحجر الأساس في تكوين الوحدة النقدية الأوروبية ووصولها إلى وضعيتها الراهنة.

أولاً- العملة الأوروبية الموحدة

إن العملة الأوروبية الموحدة تمثل أنموذجاً رائداً في مجال التكامل الاقتصادي العالمي، التي استطاعت أن تحقق ميزات عديدة لصانعيها، حيث إن إنشائها جاء على شكل مراحل وخطوات استطاعت من خلالها المجموعة الأوروبية من تكوين اتحاد وتكتل اقتصادي وصولاً إلى التكامل الاقتصادي النقدي على مستوى إصدار العملة الأوروبية الموحدة.

1- النشأة التاريخية للعملة الأوروبية الموحدة

إن العملة الأوروبية الموحدة منذ بدايتها لم تكن في شكل عملة ورقية أو معدنية يتداولها الأفراد في الحياة اليومية، ولكنها من الناحية العملية تتمتع بأهم خصائص النقود، حيث إنها تستخدم كوحدة للحساب يتم بها تقييم ميزانيات الاتحاد الأوروبي مثل ميزانية بنك الاستثمار الأوروبي، وميزانية المفوضية الأوروبية وكذلك تستخدم كوحدة لتسوية المدفوعات وتنفيذ التحويلات والشيكات والأذون ويتم فتح ودائع بها في المصارف داخل وخارج الاتحاد الأوروبي، وقد كانت آنذاك تدعى العملة الأوروبية بالايكو (The European Currency Unit) "ECU" (1).

حيث اعتبرت الايكو نوع من أنواع التكامل في السياسة النقدية بين أعضاء الاتحاد الأوروبي، وأداة تساعد على تحقيق الاستقرار النقدي داخل أوربا، ويعرف الايكو بعملة سلة مكونة بنسبة محددة لكل العملات المشاركة طبقاً لحصة كل بلد بالنسبة للإنتاج الوطني الخام للمشاركة و لمبادلات الشراكة. وقد كانت تقابل تلك الحصة إيداع نحو (20%) من احتياطات الذهب لدى البنوك المركزية، و (20%) من الأرصدة المقومة بالدولار في صندوق النقد الأوروبي (2). وكانت تحسب قيمة السلة بضرب الوزن المعطى لكل عملة في معدل الصرف المتعلق بها بالنسبة للايكو. استخدمت عملة الايكو في كتابة ميزانية الشراكة، منعقدة من السعر الرسمي. حيث كانت تستخدم هذه العملة كوسيلة للدفع و لاحتياط البنوك المركزية.

حيث تقرر مراجعة تركيب السلة كل ستة أشهر بعد مفعول سريان النظام، ثم إلى خمس سنوات آخذين بعين الاعتبار تطور الوزن المتعلق بمختلف الاقتصاديات و أيضاً بناء عن طلب بلد عضو في حالة ما يتغير الوزن الحقيقي لعملة بنسبة (25%). كما أنه كان من المنتظر، أن يتطور تركيب الايكو مع التحاق أعضاء جدد و عند حدوث تغيرات التكافؤ التي تغير من ترجيح الايكو. فعلاً، تؤدي إعادة تقدير عملة إلى زيادة وزنها النسبي أما التخفيض من قيمة عملة يخفض من وزنها في الايكو، و هذا يعني أن الايكو، وحدة نقدية مركبة، لم تكن قيمة ذات ثقة مطلقة لمستخدميها. وبالرغم من أن الايكو خلقت لتكون وسيلة للتبادل النقدي بين الدول الأعضاء، إلا أنها قد جذبت الأفراد لما تتمتع به من استقرار مقارنة بالعملات الأوروبية الأخرى (3)، وفيما يلي جدول (1) الذي يبين تطور تركيب سلة الايكو من العملات الأوروبية.

جدول (1)

تطور تركيب سلة الايكو (%)

السنوات العملة المشاركة	1979	1984	1989	1993	1994	1995	1997
المارك الألماني	32,98	32	30,10	32,63	32,32	33.3	31.9
الفرنك الفرنسي	19,83	19	19,00	19,89	20,27	20.49	20.2
الجنيه الإسترليني	13,35	15	13,00	11,45	11,45	10.44	12.4
الجيلدر الهولندي	10,51	10.1	9,40	10,23	10,13	10.47	10
الفرنك البلجيكي	9,62	8.5	7,90	8,28	8,30	8.57	8.5
الدرون دانماركي	3,06	2.7	2,45	2,56	2,62	2.72	2.6
الجنيه الأيرلندي	1,15	1.2	1,10	1,06	1,07	1.04	1.2
البيزيتا الإسبانية	0	0	5,3	4,5	4,34	4.24	4.2
الإسكودو البرتغالي	0	0	0,80	0,71	0,70	0.71	0.7
الدراخمة اليونانية	0	1.3	0,80	0,53	0,51	0.47	0.5
الفرنك اللوكسمبورجي	9,62	0	7,90	8,28	8,30	0.34	0
الليرة الإيطالية	9.5	10.2	10.15	0	0	7.17	7.9

المصدر:- د. فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية: النشأة والتطور والآثار، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، الكويت، 2000، ص26..

- إن العملة الأوروبية الموحدة لم تولد صدفة، وإنما هنالك عدة إجراءات وخطوات قد حدثت مهدت الطريق لإنشاء العملة الأوروبية الموحدة نذكرها بإيجاز:-
- أ- توقيع اتفاقية تأسيس الاتحاد الاقتصادي الجمركي لدول البيولونكس (المجموعة الأوروبية للفحم والصلب) عام 1947، الذي كان يشمل ثلاث دول أوروبية هي (هولندا، بلجيكا، لكسمبورغ).
- ب- تكوين المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتي تكونت من 16 دولة تعهدت بموجبها ممارسة تعاون وثيق في علاقاتها الاقتصادية عام 1949⁽⁴⁾.
- ج- إنشاء فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البيولونكس (المجموعة الأوروبية للفحم والصلب) عام 1951، بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الإستراتيجيتين.
- د- توقيع معاهدة روما عام 1957، والتي تعد الوثيقة المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية (*)، التي تم بموجبها إنشاء السوق الأوروبية المشتركة⁽⁵⁾.
- هـ- وقعت دول المجموعة الأوروبية عام 1957، اتفاقاً على تأسيس المجموعة النووية الأوروبية (EEC).

(*) تتألف هذه الجماعة من عضوية كل من فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ، ثم تلتها عام 1973، كل من بريطانيا، أيرلندا والدانمارك، ثم تلتها عام 1981 اليونان، ثم تلتها عام 1986 كل من إسبانيا والبرتغال، وكانت التوسعة الرابعة لهذه الجماعة عام 1995 بانضمام كل من السويد، فنلندا والنمسا، أما التوسعة الخامسة فكانت عام 2002 بانضمام كل من بولندا وهنغاريا ودول البلطيق.

وفيما يلي الخطوات التي أفرزت في المحصلة النهائية ولادة الوحدة النقدية الأوروبية (اليورو) واعتمادها كعملة واحدة في (15) دولة أوروبية وفي تسوية جميع المعاملات التجارية والمالية الداخلية والخارجية الخاصة في المجموعة الأوروبية:-

أ- دراسة وارنر: Pierre Werner

قدمت هذه الدراسة برئاسة "بيير وارنر" وزير المالية ورئيس وزراء لوكسمبورغ، على اثر الاقتراح الذي قدمته ألمانيا لإنشاء اتحاد نقدي أوروبي، وتضمنت هذه الدراسة وضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية بصورة تدريجية عام 1971، والتي اقترحت إنشاء اتحاد نقدي أوروبي خلال مدة تتراوح من 7- 10 سنوات، ولتحضير إنشاء الاتحاد الأوروبي النقدي في ثلاثة مراحل ممتدة على فترة عشر سنوات حيث تم توقع الشروع فيها سنة 1980⁽⁶⁾، من خلال الخطوات التالية:

المرحلة الأولى: تخفيض هوامش التقلبات بين العملات للدول الأعضاء.
المرحلة الثانية: التحرير الكلي لحركات رؤوس الأموال مع اندماج الأسواق المالية و لاسيما الأنظمة المصرفية.
المرحلة الثالثة: تثبيت أسعار الصرف بين مختلف العملات الأوروبية للمجموعة.
كما اقترح الدراسة تأسيس مركز قرار للسياسة الظرفية (معدل الفائدة، تسيير الاحتياطيات، تكافؤ أسعار الصرف...). بالنسبة لتنسيق السياسات الاقتصادية، خاصة بالنسبة للميزانية و كفاءات تمويل العجز، واقترح (Werner)، تنسيق التشريعات الضرائبية القومية و التركيز على السياسات الهيكلية للشراكة الأوروبية⁽⁷⁾.

ب- تقرير ديلور: Delors

أسس المجلس الأوروبي عام 1988، لجنة برئاسة "جاك ديلور" وتضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء. وذلك لوضع الخطوات التي تقضي في المحصلة النهائية إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوروبي⁽⁸⁾، وقد اقترحت هذه المجموعة خطة لتحقيق الوحدة النقدية ووضع التقرير ثلاثة قواعد أساسية لهذه الوحدة:-

أ- التحويل الشامل للعملات.

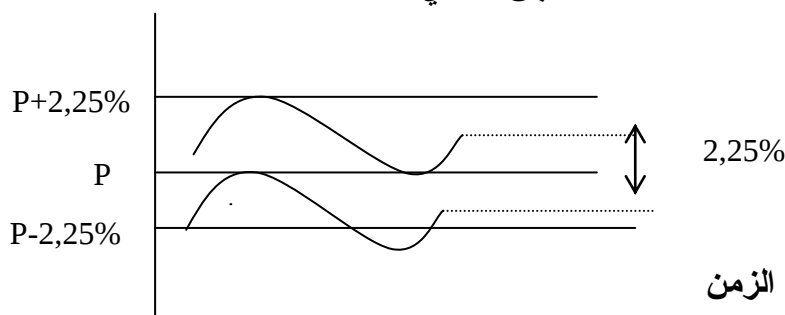
ب- تكامل المصارف والأوراق المالية الأخرى.

ج- إلغاء هوامش التذبذبات والمحافظة على المساواة في أسعار الصرف للعملات الأعضاء.
ودعى هذا التقرير الى ضرورة إنشاء نظام نقدي للبنوك المركزية، يكون هو المسؤول عن تشكيل وتنفيذ السياسة النقدية وسياسات سعر الصرف، ويكون هو البنك المركزي الوطني في تنفيذ السياسات الموجهة من قبل لجنة متابعة "ESCB" (European System of Central Banks)⁽⁹⁾.

ج- نظام الثعبان النقدي: Snake in the Tunnel

لقد أنشأ هذا النظام للحفاظ على هامش التقلبات، ملزم بين العملات الأوروبية للأعضاء. ونظرا للوضع الدولي الجديد، قرر في 21 مارس 1972، مجلس وزراء الشراكة الاقتصادية الأوروبية (CEE)، بالحفاظ على هامش تقلب بين العملات الأوروبية (الثعبان) وبين الدولار الأمريكي. بقي الدولار يلعب دور العملة المرجعية بالنسبة للعملات الأوروبية، و لو بأدنى حد، حيث كانت حسب الظروف تخفض وترفع من قيمها. و هكذا، بالتمثيل على منحى تطور تقلبات العملات بالنسبة للدولار يأخذ المنحنى شكل الثعبان يتموج داخل النفق (الدولار)⁽¹⁰⁾.

شكل (1)
الثعبان النقدي



P : يمثل تكافؤ العملات الأوروبية بالنسبة للدولار.

Source: P.Kauffman ; L'euro ; Dunod ; 2 Edition, Dalloz ,Paris, 1999, p:56.

ابتداء من ديسمبر 1971 و اتفاقية (Smithsonian)، توسعت هوامش التقلبات بين الدولار والعملات الأخرى لتصل إلى $(\pm 2,25\%)$. و نتج عن ذلك أنه يمكن لعملتين أوروبيتين أن تتقلب أحدهما أكثر من الأخرى إلى أن تصل نسبة التغير إلى (9%) ⁽¹¹⁾.

د- معاهدة ماسترخت

تم التوقيع على معاهدة جديدة في "ماسترخت" في فبراير 1992، على اثر فشل نظام الثعبان النقدي ودخلت حيز التنفيذ عام 1993، وتم إعلان قيام الوحدة الاقتصادية بين الدول الأوروبية في يناير من عام 1993. وقد حددت اتفاقية ماسترخت سيناريو قيام الوحدة النقدية الأوروبية، وتحديد مراحل الوصول إلى صدور عملة موحدة، وهي ثلاث مراحل كما يلي⁽¹²⁾:

المرحلة الأولى: وركزت فيها الدول الأعضاء على الوصول إلى درجة عالية من التقارب في السياسات الاقتصادية والنقدية، وأن تتجنب حدوث عجز مفرط في موازنتها العامة أو زيادة كبيرة في الديون الحكومية، وقد انتهت هذه المرحلة بنهاية عام 1993.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي اهتمت بتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية لتحقيق التقارب المطلوب بين الدول في المجال الاقتصادي؛ وذلك من خلال تحقيق معدلات متقاربة

في بعض المؤشرات الاقتصادية، مثل: معدل التضخم، وسعر الفائدة، وعجز الموازنة، وأسعار الصرف، كما تم في هذه المرحلة وضع أسس إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية (E.M.I) التي تحولت فيما بعد إلى البنك المركزي الأوروبي، وامتدت هذه المرحلة من عام 1994 حتى عام 1999.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي تم فيها الإعلان عن ميلاد العملة الأوروبية (اليورو)، وتم تثبيت أسعار صرف عملات الدول المشاركة فيها بصورة نهائية، وصاحب ذلك إنشاء البنك المركزي الأوروبي (ECB) الذي يضم كل البنوك المركزية للدول الأعضاء، وفي اجتماع القمة الذي عقد في مدريد عام 1995، تمت الموافقة على الاقتراح الألماني بتعديل اسم العملة الأوروبية من الايكو إلى اليورو وان يحل اليورو محل الايكو مع بداية عام 1999، وان تنتقل جميع الحقوق والالتزامات المقومة بالايكو إلى اليورو على أساس (1 ايكو = 1 يورو)⁽¹³⁾.

وفي عام 1996، وضع المجلس الاوربي الإطار القانوني لعملية التحول إلى اليورو عام 1999، وتم إعطاء مهلة حتى مايو 1998، لكل الدول الأعضاء حتى تستوفى شروط الانضمام إلى هذه العملة، ولم تشترط الاتفاقية حتمية مشاركة كافة الدول الأعضاء في العملة الموحدة منذ بدايتها، ولكن تم الاتفاق على أن تبدأ العملة الموحدة عام 1999، بمشاركة الدول التي نجحت في تحقيق شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية⁽¹⁴⁾.

2. مراحل تحول الاتحاد الاوربي إلى التعامل باليورو

تم الاتفاق بين الدول الأعضاء على ثلاث مراحل حتى يصل اليورو إلى التعاملات اليومية بين المواطنين، وتلك المراحل هي:-

المرحلة الأولى: من مايو 1998 - يناير 1999

تم خلال هذه المرحلة تحديد الدول الأعضاء باليورو، والتي استكملت شروط الانضمام، كما تم إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي، قامت الدول الأعضاء بإجراء بعض التعديلات التشريعية، والتصديق على تشريعات التحول إلى اليورو، وكذلك اتخاذ الترتيبات الخاصة بسكّ الوحدات المعدنية وإصدار أوراق البنكنوت لليورو.

المرحلة الثانية: يناير 1999 - يناير 2002

في بداية هذه المرحلة تم ميلاد اليورو، وتحديد سعر التبادل بين اليورو والعملات المشاركة فيه، وتم خلال هذه المرحلة استخدام اليورو كوحدة حسابية فقط دون أن تكون في صورة عملة ورقية حقيقية في التداول، وتم استخدام هذه الوحدة الحسابية في تسوية التعاملات بين المصارف وفي البورصة، كما تم إصدار السندات الحكومية خلال هذه المدة باليورو، وفي هذه المرحلة تم التحول بصورة جزئية إلى اليورو وبصورة اختيارية، وأطلق على هذه المرحلة مرحلة التعامل المزدوج، حيث أمكن استخدام اليورو أو العملة الوطنية، دون أي تمييز مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل عملة وطنية في هذه الفترة ما هي إلا تسمية لاستخدام اليورو أو العملة الوطنية.

المرحلة الثالثة: يناير 2002 - يونيو 2002

وتتم في هذه المرحلة طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية لليورو للتداول في الحياة اليومية للدول الأعضاء بالاتحاد النقدي الأوروبي، وذلك على أن يتم سحب العملات الورقية والقطع

المعدنية الوطنية للدول المشاركة في اليورو، وبذلك تقوم الدول الأعضاء بدفع الأجور وتحديد الأسعار وتسديد الضرائب باليورو، وبذلك يصبح اليورو هو العملة المتداولة في أرجاء الاتحاد الاوربي عام 2002⁽¹⁵⁾.

3- الوزن النسبي للعملة الأوروبية الموحدة

تتكون العملة الأوروبية الموحدة من سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء، ويتكون الوزن النسبي لكل عملة من جزأين جزء ثابت وآخر متغير.

-الجزء الثابت

- و يتم تحديده بناء على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية وهي:-
- أ- الأهمية النسبية للنواتج القومي الإجمالي للدولة العضو بالنسبة لإجمالي ناتج دول الاتحاد الأوروبي.
- ب- نسبة مساهمة الدولة في إجمالي التجارة البينية للدول الأعضاء.
- ج- نصيب الدول من التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل من صندوق التعاون الأوروبي.

-الجزء المتغير

و يتم تحديده على أساس التغير اليومي في أسعار عملات الدول الأعضاء المشاركة في النظام النقدي ويكون هذا التغير في حدود هامش التذبذب المتفق عليه وهو $(\pm 2.25\%)$ ، ويمكن أن يتم توسيع هذا الهامش إلى $(\pm 6\%)$ في بعض الظروف كما حدث في حالة العملة الإيطالية. وقد حددت اتفاقية ماسترخت أن يتم مراجعة الأوزان النسبية للعملة المشاركة في العملة الأوروبية الموحدة كل خمس سنوات، أو في حالة دخول أعضاء جدد إلى النظام النقدي الأوروبي وخلال تطور النظام النقدي الأوروبي تم تغيير هذه الأوزان عدة مرات من عام 1979 حتى عام 1995⁽¹⁶⁾.

4- العملة الأوروبية الموحدة والقطاع المصرفي الأوروبي

إن اعتماد عملة أوروبية واحدة له انعكاسات هامة على جميع المؤسسات المصرفية العاملة في الاتحاد الأوروبي، ذلك لأن المصارف هي التي تتحمل الأعباء الخاصة بتغيير تكنولوجيا المعلومات، وتكاليف العملة الجديدة، حيث تحمل القطاع المصرفي الأوروبي بين (8 – 10) مليار وحدة نقدية أوروبية، أي ما يعادل (10 – 13) مليار دولار بعد إتمام الوحدة النقدية، حيث إن إلغاء العملات الوطنية يؤدي إلى استنزاف الكثير من إيرادات المصارف، ويهدم الحواجز التي تحمي أسواقها، لأن الإيرادات المتأتية من خدمات التعامل بالعملات الأوروبية والمدفوعات العابرة للحدود، وتحويل التجارة سوف تتناقص جذرياً، حيث لن يكون هناك حاجة لمثل هذه الخدمات بعد التحول للعملة الموحدة⁽¹⁷⁾.

- ويمكن تلخيص أهم انعكاسات اليورو على القطاع المصرفي الأوروبي:-
- أ- تخلق العملة الأوروبية احتدام المنافسة المصرفية من ناحية استقطاب الخدمات والتنسيق العالي فيما بينها، وفتح واستحداث مراكز وفروع مصرفية جديدة داخل الاتحاد الأوروبي للاستفادة من مفهوم المعاملة بالممثل.

- ب- إن شدة المنافسة بين المصارف انعكس على انخفاض مستوى ربحية تلك المصارف نتيجة انخفاض تكاليف الخدمات المصرفية، وتقليص الفروق في نسب العمولة بين مصارف الدول الأعضاء.
- ج- دعم سوق الأسهم في الدول الأعضاء بشكل يعمل على إعادة تخصيصات الدول في المحفظة الدولية، من أجل تحقيق وزن أكبر في السوق العالمية.
- د- إن المنافسة العالية بين المصارف انعكست سلباً على المؤسسات المصرفية المتوسطة والصغيرة.
- هـ- ازدياد حركة انتقال رؤوس الأموال لاستكمال عمليات تحرير كافة المعاملات المالية، بما في ذلك حرية انتقال الأموال السائلة والتحويلات المصرفية، ومختلف الأدوات والوسائل المالية، وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف في ظل نظام نقدي أوروبي موسع، الأمر الذي منح المستثمرين المحليين فرصاً أكبر لتكوين محافظ استثمارية أكثر تنوعاً داخل السوق الموحدة.
- و- ازدياد عمليات التوسع والاندماج المصرفي، بهدف دعم موقفها التنافسي في السوق الموحدة مثلما فعلت المصارف الإسبانية⁽¹⁸⁾.

5- مميزات العملة الأوروبية الموحدة

وفرت العملة الأوروبية الموحدة حزمة من الفوائد والميزات التي اكتسبتها دول الاتحاد الأوروبي، من خلال التعاملات الدولية مع العالم الخارجي أو من خلال التعاملات اليومية والتجارية فيما بينها، إضافة بمجملها قوة ورصانة إلى الجهاز النقدي لدول الاتحاد الذي انعكس فيما بعد على مستوى الاقتصاد القومي لتلك الدول، وفيما يلي أهم الميزات التي استطاعت أن تحققها العملة الأوروبية الموحدة:-

أ- مميزات داخلية

- تسهم العملة الأوروبية الموحدة في تنظيم واتساق السوق الموحد الداخلي للاتحاد، حيث لا يمكن وجود سوق واحد دون وجود عملة واحدة، الشيء الذي يؤكد ضرورة وجود عملة أوروبية موحدة لأنها تسمح لأوروبيين من الاستفادة من فوائد السوق الموحد .
- تعد أداة فعالة لتسوية المعاملات والمبادلات اليومية بين الدول الأعضاء، وذلك من خلال محاربة التضخم، وضبط عجز الموازنة والمديونية العامة والتحكم في أسعار الفائدة وهي تسمح بخلق محيط اقتصادي مستقر وملائم.
- تفادي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وتأثيراتها على الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء.
- الدفع بالمزيد من الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة في هذه الدول التي بدورها تؤدي إلى خلق ظروف مواتية لنمو العديد من القطاعات الاقتصادية.
- يشكل خطوة أساسية نحو توحيد أسواق العمل بين دول الاتحاد الأوروبي وهذا سوف يخلق المزيد من فرص العمل الجديدة في الأجل الطويل⁽¹⁹⁾.
- وقد أجريت دراسة عن فوائد العملة الموحدة للتجارة والدخل أجراها في عام 2003 " أندرو دوز" جامعة كليفورنيا، خلصت إلى أن اتحاد العملة يمكن أن يزيد التجارة بين الأعضاء بنسب تتراوح بين 10 و 100% ويكاد يكون ذلك من خلال خلق التجارة لا من تحويلها. كما يمكن لليورو أن يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (10%) في مدى عشرين عاماً في بولندا، وبنسبة تصل إلى ما بين (20-25%) في معظم دول وسط أوروبا. كما أن المكاسب المتحققة خلال مدة زمنية تتراوح بين (20-30) عام يمكن أن تكون كبيرة جداً على الاتحاد الأوروبي بشكل عام⁽²⁰⁾.

ب- مميزات خارجية

- 1- تسمح العملة الأوروبية الموحدة في تحقيق استقرار العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية.
 - 2- تعد العملة الأوروبية الموحدة من وسائل التسوية التجارية الدولية وعملة صعبة يحتفظ بها في محافظ الاحتياطات الرسمية في البنوك المركزية في دول العالم.
 - 3- تسمح العملة الأوروبية الموحدة بأن يتصدر الاتحاد الأوروبي أكبر القوى التجارية⁽²¹⁾.
- وعلى أية حال، فإن اعتماد العملة الأوروبية الموحدة كان لابد من وجود جهة مركزية واحدة تنظم عملية التحكم بالسياسة النقدية في عموم دول الاتحاد الأوروبي، لإمكانية تطبيق سياسة واحدة في عموم أوروبا تتمثل باستقرار الأسعار وحرية معدل الفائدة، وبذلك يمكن تداول عملة واحدة مشتركة في دول الاتحاد التي انضمت للاتحاد النقدي الأوروبي، فكان البنك المركزي الأوروبي لتناط به هذه المهمة.

ثانياً- البنك المركزي الأوروبي ECB

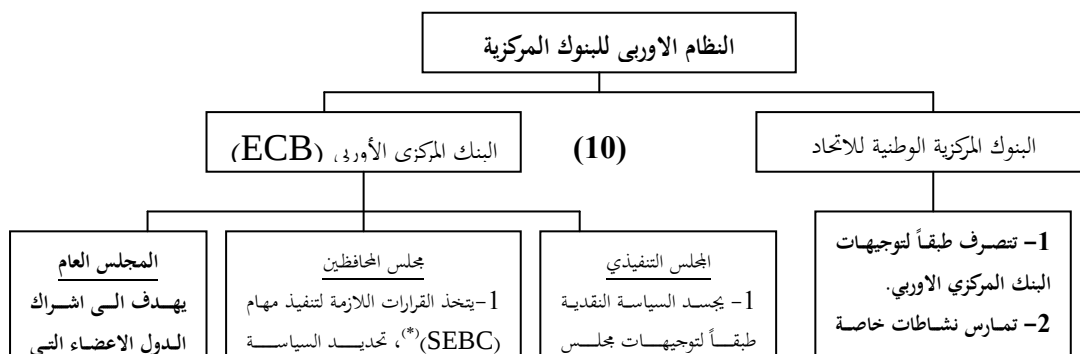
بعد مفاوضات طويلة جرت بين رؤساء البنوك المركزية الأوروبية، احتفل قادة الدول الأوروبية عام 1998 بانطلاق البنك المركزي الأوروبي، والذي بدأ عمله الفعلي عام 1999⁽²²⁾. ومقره في مدينة فرانكفورت الألمانية، وقد تم إعطاء هذا البنك الاستقلال عن الحكومات بحيث يحدد السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي بعيداً عن تدخل حكومات الدول الأعضاء، كما تم الاتفاق على أن يتمتع البنك عن تقديم أي قروض لهذه الحكومات من أجل تمويل عجز الموازنات العامة لها. ويمتلك هذا البنك كافة الأدوات والتقنيات التي تساعد على تحقيق أهدافه النقدية ودعم الاستقرار النقدي في دول الاتحاد، ومخول بشكل كامل بسلطة الهيمنة على الضرائب وسياسات معدل التحويل دون أي تدخل من أي جهة. ويتمتع بدرجة عالية من التنسيق المنتظم مع البنوك المركزية التابعة إلى الاتحاد الأوروبي، ولقد حددت اتفاقية ماسترخت مهام هذا النظام في الآتي⁽²³⁾:

- 1- رسم وتنفيذ السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي ككتل اقتصادي .
- 2- الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي ، وتحديد كيفية إدارة هذه الاحتياطات ووظيفتها
- 3- وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي و النقدي في دول الاتحاد الأوروبي .
- 4- إصدار أوراق البنكنوت وسك الوحدات المعدنية لليورو .
- 5- وضع وتنفيذ معايير الرقابة عن المؤسسات الانتمائية في الاتحاد الأوروبي .
- 6- العمل على تدعيم موازين المدفوعات للدول الأعضاء و سياساتها الاقتصادية بما يحقق أهدافها التنموية.
- 7- القيام بعمليات الصرف.

والشكل (2) يوضح الهيكل التنظيمي لنظام البنك المركزي الأوروبي.

شكل (2)

النظام الأوروبي للبنوك المركزية



المصدر:- وصاف عتيقة وعاشور سهام، نظام النقد الأوربي الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، القاهرة، 2005، ص133.

ويقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بالاحتياطي من النقد الأجنبي وإدارته وتوظيفه ثم يقوم بتوزيع الأرباح الناتج عنها بعد الاحتفاظ بنسبة (20%) لديه وتوزيع نسبة (80%) على البنوك المركزية الأوروبية المشاركة في نظام اليورو حسب نسبة مساهمتها في رأس مال البنك. ويوضح الجدول (2) والذي يبين نسبة مساهمة كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي في رأس مال البنك المركزي الأوربي.

جدول رقم (2)

نسبة مساهمة الدول الأعضاء في رأس مال البنك المركزي الأوربي عام 1997

ت	الدولة	القيمة بمليار يورو	نسبة المساهمة في رأس مال البنك %
1	النمسا	1150	2.3
2	بلجيكا	1450	2.9
3	الدانمارك	775	1.55
4	فنلندا	675	1.35
5	فرنسا	8100	16.2
6	ألمانيا	11475	22.95
7	اليونان	1150	2.3
8	ايرلندا	475	0.95
9	إيطاليا	7900	15.8
10	لكسمبورغ	75	0.15
11	هولندا	2125	4.25

12	البرتغال	1125	2.25
13	إسبانيا	4650	9.3
14	السويد	1150	2.35
15	إنجلترا	7800	15.6

Source: Deutsch Bank Research, the Euro: a stable Currency for Europe, February, 1997, p:23.

أدوات البنك المركزي الأوروبي وسياسته النقدية

يسعى البنك المركزي الأوروبي من خلال سياسته النقدية المحافظة على المستوى العام للأسعار، سعر صرف اليورو، معدل التضخم، أسعار الفائدة، من خلال التنسيق مع مؤسسة النقد الأوروبية، التي تلعب دوراً استشارياً وذلك بتقديم توصياتها إلى مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي ليأخذ بها، وقد تم وضع إطار السياسة النقدية الأوروبية بحيث تقوم على مجموعة من الأدوات هي كما يأتي⁽²⁴⁾.

أ- عمليات السوق المفتوحة

وتعد الأداة الرئيسة للعمليات النقدية في الاتحاد الأوروبي، ويمكن إجراء عمليات السوق المفتوحة في شكل معاملات مالية و إصدار شهادات ديون و مبادلات صرف أجنبي و جمع ودائع الأجل الثابت، غير أنه يتم تنفيذها عادة من خلال البنوك المركزية الوطنية و توجد أربعة أنواع من عمليات السوق المفتوحة:

1- التمويل الأساسي لعمليات السوق المفتوحة الأسبوعية:

وينفذ من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر متغير/ ثابت)، و تلعب دوراً محورياً في توجيه أسعار الفائدة و إدارة سيولة النظام المالي و إعطاء الإشارات بشأن السياسة النقدية، و تقوم هذه العمليات التي توفر السيولة الجزء الأكبر من إعادة تمويل القطاع المالي.

2- التمويل الطويل الأجل

ويطبق من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر ثابت- متغير)، و يوفر تمويلاً طويلاً الأجل ، فأجل الاستحقاق قد يصل إلى ثلاثة أشهر و يوفر جزءاً محدوداً فقط من سيولة النظام الأوروبي للبنوك المركزية، و من ثم فإن هذا النظام يعمل بشكل طبيعي كقابض الثمن في هذه المعطيات الشهرية لإعادة التمويل.

3- التعديل الطفيف

ويستخدم من خلال عطاءات سريعة أو إجراءات ثنائية، و تستخدم للتحكم في التقلبات في السوق إذا كان هناك تغير دائم في الطلب على العملة، كما قد تستخدم لجعل أسعار الفائدة متساوية أو متقاربة.

4- عمليات هيكلية

وتعد من خلال عطاءات نمطية أو إجراءات ثنائية وهو ذو تعداد و أجل استحقاق متغيران، و يستخدم لتوجيه الوضع الهيكلي للقطاع المصرفي.

ب- متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي

إن متطلبات الاحتياطي النقدي لنظام اليورو يطبق على مؤسسات الائتمان في منطقة اليورو، ويعمل بدرجة أولى على تحقيق استقرار سعر الفائدة في السوق المالي، إلا أنه في بداية النظام النقدي الأوروبي لم يكن هناك توافق في الرأي فيما يخص الشروط التي تتحدد على ضوءها نسبة الاحتياطيات النقدية التي تحتفظ بها البنوك المركزية الأوروبية لدى البنك المركزي الأوروبي، و يحقق نظام الحد الأدنى من الاحتياطيات النقدية هدفين أساسيين هما:-

- 1- الإسهام في استقرار أسعار الفائدة في سوق المال، وخلق طلب هيكلي كاف على أموال البنك المركزي و تستقر أسعار الفائدة عن طريق السماح للمؤسسات الائتمانية باستخدام إجراءات السعر المتوسط. أي الاستجابة لاشتراطات الاحتياطي على أساس متوسط حيازات الاحتياطي اليومي خلال فترة التزام لشهر واحد، و نظراً لأن المؤسسات الائتمانية لا يتعين عليها الاحتفاظ باحتياطياتها المطلوبة على أساس يومي فيكون لديها حافز على تحقيق تأثير التذبذبات المؤقتة للسيولة على أسعار الفائدة في سوق المال، و يتم تأمين طلب هيكلي ملائم على أموال البنك المركزي الأوروبي عن طريق تطبيق نسبة احتياطي قدرها (2%) على التزامات محددة للمؤسسات الائتمانية .
- 2- الاهتمام بتفادي خلق تشوهات تنافسية تتعلق بالمؤسسات المالية غير الملزمة باحتياطيات الحد الأدنى، و لهذا فإن الاحتياطيات النقدية المطلوبة يتم تحديدها عند مستوى يتوافق مع المعدل الأسبوعي لتقديم العروض .

ج- التسهيلات الدائمة

وهي التسهيلات التي تهدف الى تحقيق الاستقرار الذاتي لمنطقة اليورو و وتخفيف نقص السيولة أو عدم الاستقرار في أسعار الفائدة، وتقسم هذه التسهيلات الى نوعين هما:-
تسهيل لومبارد:- وتستطيع البنوك من خلاله الحصول على السيولة بصورة فورية.
تسهيل الايداع:- وتقوم البنوك من خلاله بايداع فوائضها فيه بصورة فورية.
ويلعب تسهيل لومبارد والإيداع دوراً أساسياً في تحديد حدود سعر الفائدة في السوق، ومن خلالهما يمكن الحد من تقلبات سعر الفائدة⁽²⁵⁾.

د- نظام المدفوعات الأوروبي

أي نظام المدفوعات الخاص بالبنوك الأوروبية، وهو نظام عبر الحدود يربط أسواق النقد المحلية بصورة فورية، بحيث يضمن استقرار اليورو وسعر الفائدة وهذا النظام يعد عنصراً أساسياً في النظام النقدي و المالي الأوروبي فهو يدعم السياسة النقدية الأوروبية حيث يساهم في خلق نظام مستقر وآمن للمدفوعات في أوروبا وسعر الفائدة عليه، ويوفر للمصارف التجارية في الاتحاد الأوروبي نتائج يومية عن تحويلات الأفراد، ويقوم نظام المدفوعات الأوروبي بربط أنظمة المدفوعات في الدول الأعضاء عبر شبكة واحدة. وان نظام التمويل الآلي السريع لتحقيق التسويات الإجمالية عبر أوروبا في الوقت الفوري لحدوثها الذي يشار إليه يتكون من محورين أساسيين هما:-

- 1- النظام الوطني للتسويات الإجمالية في كل الدول الأعضاء.
- 2- النظام الذي يربط بين الأنظمة الوطنية.

وان مجلس المحافظين في البنك المركزي الأوروبي يستطيع في اي وقت تعديل الأدوات والشروط والمعايير والإجراءات المرتبطة بتنفيذ عمليات السياسة النقدية في نظام اليورو⁽²⁶⁾.

المبحث الثاني

انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» على واقع المصارف العربية

تعتمد الدول العربية أنظمة صرف مختلفة، ولكنها تعتمد في احتياطاتها النقدية على الدولار، الأمر الذي يجعل أي أزمة مالية أو نقدية تنسحب بدورها بشكل مباشر أو غير مباشر إلى اقتصادات تلك البلدان محدثة فيها أزمات تفوق الأزمة التي تحدث في الاقتصاد الأمريكي، أضف إلى ذلك إن احتلال الدولار الأمريكي الدور القيادي في جميع المعاملات النقدية في العالم، مبرراً لعجز الاقتصاد الأمريكي المتأصل بسبب قيام الدولار بمد العالم كله بما يحتاج إليه من السيولة النقدية، حيث يحتل الدولار على ما يقارب (75%) من احتياط العالم النقدي وما يقارب (80%) من النقد الدولي المتداول، بالوقت الذي ينفرد الاقتصاد الأمريكي وحده بكل المردود الذي تحقق نتيجة لهذا الاستقطاب.

إن اعتماد الوحدة النقدية الأوروبية "اليورو"، يحقق نوع من التوازن العالمي تنسحب تأثيراته الإيجابية على العالم العربي، ويصبح أمام البلدان العربية البديل المقارن مع كل ما يحمله الدولار الأمريكي من ضغط وتهديد مستمر إلى الاقتصادات النامية بشكل عام والعربية بشكل خاص سياسياً واقتصادياً (27).

إن المصارف العربية تحرص على الاحتفاظ باحتياطات نقدية أخرى تتمتع بثقة عالمية ومعتمدة من قبل بلدان صناعية متقدمة تنافس الاحتياطات الدولارية، بغية العيش مع نظام نقدي عالمي متوازن وتنتمي فيه النقود الدولية إلى اقتصادات متوازنة.

أولاً- اليورو والقطاع المصرفي العربي

لقد وفر اليورو أمام الدول العربية خياراً نقدياً عالمياً جديداً ساهم في الحد من هيمنة الدولار وربما من الهيمنة الأمريكية ذاتها، هذا الخيار سيكتسب أهميته لدى الدول العربية من درجة عمق العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية مع الاتحاد الأوروبي. فالإقتصاد العربي يرتبط بقوة باقتصاد الاتحاد الأوروبي من خلال المبادلات التجارية والاستثمارات والدعم المالي، ومن ثم سترداد وتتحسن هذه العلاقات الاقتصادية من خلال الاتفاقيات الاقتصادية التي يعقدها الاتحاد مع دول العالم العربي سواء تعلق الأمر باتفاق الشراكة الأورو-متوسطة مع دول حوض المتوسط الجنوبية (مؤتمر برشلونة 1995)، أو اتفاق التعاون الأوروبي-الخليجي الموقع بتاريخ (15 يونيو 1988) والذي يكرس فكرة إنشاء منطقة تجارة حرة بين الجانبين، وهذا كله يدخل في إطار إعادة تشكيل المنطقة العربية التي تتجاذبها رؤى أمريكية من خلال مشروع الشراكة الشرق أوسطية ورؤى أوروبية من خلال المشروع الأورو متوسطي.

إن تأثير اليورو على الاقتصادات العربية يتركز عبر قنوات التجارة الخارجية والاستثمارات وينعكس على الاحتياطات من العملات الأجنبية وعلى عملة الربط للعملات الوطنية. فعلى مستوى التجارة الخارجية يشكل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول والأهم بالنسبة للدول العربية خاصة وأن الجزء الأكبر من الصادرات العربية توجه للاتحاد الأوروبي، وكذلك القسم الأعظم من الواردات العربية تأتي منه، وكفي أن نشير إلى أن حجم التجارة العربية غير النفطية مع أوروبا يزيد عن (100 مليار دولار) عام 2005، في حين لا يتعدى (60 مليار دولار) مع أمريكا في العام

نفسه، هذا الحجم مؤهل للزيادة نظرا للاهتمام الكبير الذي يوليه الاتحاد الأوروبي للمنطقة العربية، نتيجة التنافس بينه وبين أمريكا للاستحواذ على أسواقها. فدول الخليج تحظى بأهمية كبيرة لدى الاتحاد الأوروبي في ضوء ما تتمتع به من أهمية اقتصادية وإستراتيجية، حيث تمثل منطقة الخليج مركز الثقل النفطي العالمي بإنتاجها ما يقارب (15) مليون برميل يومي من أصل (70) مليون برميل على المستوى العالمي، زيادة على امتلاكها لأكبر احتياطي نفطي في العالم وصل إلى (700) مليار برميل عام 2003 أي ما يعادل نسبة (66%) من إجمالي الاحتياطي العالمي، كما تحتل دول الخليج موقعا جغرافيا إستراتيجيا يوفر لها خاصية تجارية متميزة بسوقها الواسعة المستقبلية للمنتجات الأوروبية حيث يعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لدول الخليج بقيمة مبادلات تجارية إجمالية وصلت إلى نحو (50) مليار يورو عام 2001، وهو ما يعادل (50%) من حجم تجارة الاتحاد الأوروبي مع العالم العربي، كما يعد الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر مستورد للمنتجات الخليجية بعد اليابان بقيمة (17) مليار دولار عام 2001 أي ما يعادل (9%) من إجمالي الصادرات الخليجية، تمثل الصادرات النفطية منها حوالي (65%) وهو ما يعادل (23%) من إجمالي الواردات النفطية للاتحاد الأوروبي (28).

أما منطقة المغرب العربي، فهي أكثر تعاملًا مع الاتحاد الأوروبي تاريخيا، وقد تكرست أكثر فأكثر من خلال اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية التي وقعتها كل الدول المغربية ما عدا ليبيا التي تسعى لتوقيعها، والتي ستترجم بإنشاء منطقة تجارة حرة في غضون عام 2010، ويكفي أن نشير إلى حصة أوروبا من الصادرات المغربية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي تجاوزت (70%)، وبالمقابل سجلت حصة أوروبا من الواردات المغربية لنفس الفترة (68%) وهو ما يؤكد كثافة التعاملات التجارية لدول المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي مقارنة بتعاملها التجاري مع بلدان القارات الأخرى.

ومهما ثقل وزن المعاملات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية، فإنه تجدر الإشارة إلى هيكل الصادرات العربية الذي تهيمن عليه المحروقات، والتي تخضع أساسا لسياسة الأوبك في تسعيرتها بالدولار الأمريكي، وهذا ما يطرح مشاكل بالنسبة للاقتصادات العربية خاصة عندما تراجع الدولار أمام اليورو مما يعرضها لخسائر كبيرة، فهي من جهة بحاجة إلى اليورو لتسديد تعاملاتها مع الاتحاد الأوروبي في حين تتلقى عوائدها من المحروقات بالدولار، وهذا ما يرجح اعتماد تسعير النفط المصدر للاتحاد الأوروبي باليورو، وتكون كل القروض والمساعدات وكل المعاملات معه باليورو، الذي سيشكل عملة دفع مستحقات التجارة الخارجية، وأداة للتدخل في سوق الصرف وعملة احتياط رئيسية. أما الصادرات خارج المحروقات فهي ضعيفة جدا وستلحق منافسة غير متوازنة داخل السوق الأوروبية بحكم انخفاض تكاليف تصنيعها وبحكم ازدياد تكامل اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي الذي ساهم في زيادة تكاملها العملة الموحدة "اليورو".

وتعتمد غالبية الدول العربية على الدولار بشكل أساسي في احتياطياتها من العملة الأجنبية، وكذلك في حساباتها ومعاملاتها الدولية مما يجعلها معرضة للهزات الاقتصادية، فكلما اهتز الاقتصاد الأمريكي واهتز الدولار مثلما يحدث الآن اهتزت وراء ذلك اقتصاديات البلدان العربية بشكل تباعي، فانخفاض قيمة الدولار تجاه قيمة اليورو والتي حددها سعر الصرف (1,34) دولارا لليورو الواحد في كانون الثاني 2005، سيؤثر سلبا على قيمة الاحتياطي النقدي العربي، ولكن عند اعتماد أكثر من عملة رئيسية كاحتياطي فإن تأثير الانخفاض في سعر الصرف سيكون أقل حدة، لذا فعلى الدول العربية وبحكم علاقتها مع الاتحاد الأوروبي أن تعتمد اليورو كعملة احتياط رئيسية جنبا إلى الدولار

وهذا يعني أنه يجب شراء اليورو لتنويع سلة احتياطات البنوك المركزية العربية بمزيد من اليورو بدلا من الاعتماد على الدولار فقط⁽²⁹⁾.

لقد أتاح اليورو أمام الدول العربية فرصة كبيرة لربط عملاتها بسلة عملات الشركاء التجاريين، وبما أن الاتحاد الأوروبي هو من أهم الشركاء التجاريين فيجب أن يحتل اليورو الحصة الأكبر في السلة زيادة على الدولار والين، لأن ربط العملات المحلية للدول العربية بالدولار فقط سيؤثر على الاحتياطي من العملات الأجنبية وعلى التجارة الخارجية وعلى الميزانية العامة والقروض الخارجية ويجعل العملة المحلية عرضة للتقلبات التي شهدها وسيشدها الدولار. ولقد أثبتت التجربة الاقتصادية أن الدول التي ترتبط عملاتها المحلية بسلة عملات أجنبية حققت استقرارا أفضل في أسعار صرف عملاتها وتجارها الخارجية من تلك التي تعتمد الربط بعملة أجنبية واحدة.

الأمر لم يعد اختياريًا، في الوقت الذي بدأت دول الاتحاد الأوروبي في تسعير صادراتها باليورو بدلا من العملات الأوروبية الوطنية، وهذا سيؤدي حتما إلى زيادة طلب الدول العربية على اليورو لتسوية مستحقات وارداتها من دول الاتحاد، سواء ببيع جزء من احتياطات الدولار وتحويله إلى يورو، وسينتج عن هذا الإجراء خسارة تتحملها البنوك المركزية العربية وفق تغير قيمة سعر الصرف بين الدولار واليورو، أو تسعير صادراتها تجاه دول الاتحاد باليورو بغرض زيادة شفافية الأسعار ومقابلة احتياجاتها من اليورو، وهو الحل الأمثل مثلما فعلت السعودية وليبيا والجزائر وشركات النسيج المصرية⁽³⁰⁾.

إن تأثير اليورو على الاقتصادات العربية لا يقتصر على مجال التجارة الخارجية فقط، بل يتعداه إلى المصارف وحركة رؤوس الأموال والعمالة والاستثمار والنمو الاقتصادي... وغيرها. فالقطاع المصرفي العربي أكثر عرضة للتأثر بأي تطور في عملة الاتحاد الأوروبي "اليورو"، نظرا للتواجد المصرفي العربي والذي وصل إلى ما يزيد عن (125) مصرفا عربيا منها (80) مصرفا في لندن وحدها. هذه المصارف ستتأثر باستخدام اليورو، ويتوقع تقليص شبكة المصارف المراسلة، وحدوث انخفاض كبير في إيراداتها، ومواجهة منافسة شديدة في مجال نشاطها، وعدم تحمل تكاليف التكنولوجيا اللازمة للتعامل مع المستجدات التي تنجم عن استخدام اليورو، وكذلك الحال بالنسبة للبنوك المركزية داخل البلاد العربية التي تتحمل تكاليف تسوية المعاملات البنكية للدول العربية، وبينها وبين مراسليها الأوروبيين، وهذا ما يستدعي زيادة طلبها على اليورو لتسوية المعاملات العربية الأوروبية من جهة، والتقليل من المخاطر المصاحبة لتغير أسعار الصرف بين العملات المختلفة وبين الدولار باعتداده العملة المعتمدة لتسوية معظم المعاملات العربية.

كذلك تشهد حركة رؤوس الأموال العربية تدفقا هائلا نحو بلدان الاتحاد الأوروبي في شكل استثمارات عربية للاستفادة من مزايا السوق الأوروبية الموحدة، وتجنب تكاليف التحويل بين العملات، وتحقيق الكفاءة الإنتاجية وعائد الاستثمار. هذه الأموال ستكون في غالبيتها من الدول العربية ذات الفوائض المالية مثل دول الخليج، مما يؤثر على نصيب الدول العربية الأخرى المستقبلية لرؤوس الأموال العربية كمصر والسودان وسوريا والأردن وتونس ولبنان، زيادة على التراجع المتوقع في حركة رؤوس الأموال الأوروبية باتجاه البلاد العربية، وذلك بسبب المزايا التي يحققها اليورو للاستثمارات الأوروبية داخل الاتحاد الأوروبي، وكذلك التراجع المتوقع في القروض والمنح والمساعدات التي تقدم للدول العربية وتوجيهها إلى بلدان أوروبية أعضاء في الاتحاد إذا صادفتها مشاكل اقتصادية حتى لا تمتد آثارها إلى بقية الدول الأعضاء في الاتحاد وبالتالي على استقرار اليورو.

إن تأثير اليورو على الاقتصادات العربية قد يتسرب من خلال أسعار الفائدة لرؤوس الأموال الأوروبية، فكلما هبطت هذه الأسعار انخفضت قيمة خدمة الديون الخارجية التي تثقل كاهل الدول العربية، ويتوقف هذا التأثير على حجم القروض الخارجية المقومة باليورو. فكلما كانت نسبة الديون باليورو أكثر كلما كان انخفاض في قيمة خدمة هذه الديون في حالة انخفاض أسعار الفائدة⁽³¹⁾.

وفيما يلي جدول (3) والذي يبين أكبر عشرة مصارف عربية عاملة في الاتحاد الأوروبي.

جدول (3)

الأهمية النسبية لمصارف دول المنطقة العربية العاملة في الاتحاد الأوروبي

ت	اسم المصرف	الأصول (مليار دولار)	نسبة رأس المال إلى الأصول (%)
1	المؤسسة العربية المصرفية (البحرين)	18.4	7.77
2	البنك الأهلي التجاري (السعودية)	17.8	10.40
3	البنك العربي (الأردن)	14.4	7.36
4	بنك الرياض (السعودية)	14.0	13.21
5	البنك الأهلي المصري (مصر)	13.1	3.61
6	بنك مصر (مصر)	11.8	2.95
7	بنك الكويت الوطني (الكويت)	11.0	9.97
8	البنك السعودي الأمريكي (السعودية)	10.5	8.22
9	البنك العربي الوطني (السعودية)	8.7	7.42
10	شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (السعودية)	7.6	13.31

المصدر:- د. مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية "الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، جامعة الاسكندرية، القاهرة، 2006، ص125.

من الجدول (3)، يتبين لنا أن سيولة معظم المصارف العربية العاملة في الاتحاد الأوروبي مرتفعة، الأمر الذي ينعكس على انخفاض معدلات النمو في بعض الدول العربية، وانخفاض الإقراض المصرفي لديها نتيجة القروض المتعثرة، والشروط المفروضة من قبل السلطات النقدية، والذي زاد من وضعية المصارف العربية العاملة في الاتحاد الأوروبي سوءاً هو مقررات لجنة بازل الخاصة بكفاية رأس المال، والذي أعدت الدول العربية (باستثناء السعودية) ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة، الأمر الذي استدعى زيادة في رأس مال تلك المصارف لتغطية جميع ديونها⁽³²⁾. حيث أخفقت الدول العربية بشكل عام في استقطاب الاستثمارات والفوائض العربية، التي لاتزال تنساب إلى الأسواق الأوروبية، إذ تشير التقديرات إلى أن حجم الودائع العربية في المصارف الأجنبية بلغ عام 1993 (28) مليار دولار، وأن إجمالي الاستثمارات العربية في الخارج وصل إلى أكثر من (500) مليار دولار، في حين أن الاستثمارات العربية داخل البلاد العربية نفسها أكثر من (2%) مما يعكس التوجه الدائم لاستثمار الأموال في الخارج، وخاصة ودائع المصدرين الكبار في الأوبك⁽³³⁾. ورغم ذلك تبقى المصارف العربية العاملة في الاتحاد الأوروبي صغيرة مقارنة بمثيلاتها الأوروبية⁽³⁴⁾.

إن المنافسة المصرفية القوية في الأسواق المالية والدولية والأنشطة الخارجية عن الميزانية، وتشعب أزمة الديون العالمية، كل ذلك جعل السلطات النقدية في كبرى الدول المتقدمة تنتهي إلى إن

القيمة الحقيقية لأصول المصارف قد تكون أقل من قيمتها الاسمية، بهدف الحد من الإخاطر التي قد تتعرض لها، أضيف إلى ذلك متطلبات لجنة بازل (الأولى والثانية)، قد وضعت إجراءات للإشراف على المصارف من خلال تحديد المعايير الخاصة بكفاية رأس المال الخاص بالمصارف، حماية لحقوق المودعين حيث اعتمد الاتحاد الأوروبي هذه الإجراءات والمعايير من خلال تنفيذ التعليمات الأوروبية الموحدة (الخاصة بالمصارف والمعاملات المالية) عام 1987، والتي نصت على تأسيس السوق الأوروبية الموحدة، وصياغة مختلف التوجهات التي تحدد تأسيس المصارف الأجنبية في السوق الأوروبية الموحدة (35).

ثانياً- اليورو والقطاع المصرفي المصري

إن اعتماد عملة واحدة داخل الاتحاد الأوروبي سوف يقود ذلك بطبيعة الحال القطاع المصرفي المصري إلى إلغاء جميع ما يحتفظ به من عملات أوروبية وطنية (فيما يخص عملات دول الاتحاد الأوروبي)، الأمر الذي يحرم القطاع المصرفي من الاستفادة من العوائد المتحققة من جراء التغيير في أقيام تلك العملات، وبالتالي يؤثر ذلك على عوائد المصارف المصرية وخاصة الأنشطة منها في هذا المجال.

وان اعتماد العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) في تسويات التجارة الخارجية سوف يؤثر ذلك على طبيعة ونوعية الاحتياطات النقدية التي يحتفظ بها كل من البنك المركزي المصري وباقي المؤسسات المصرفية الأخرى من النقد الأجنبي. ومن الجدير بالذكر إن زبائن المصارف المصرية (الدائنون / المدينون) لم يتأثروا بهذه العملة الجديدة، وذلك بسبب إن التحول إلى اليورو هو مجرد تحول في القيمة المالية دون المساس بالقيمة الحقيقية للودائع أو القروض.

إن العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) تدعو جميع المصارف العربية إلى إعادة هيكلة حساباتها وذلك باختزال حسابات (15) عملة أوروبية إلى عملة واحدة. أضيف إلى ذلك إعدادها برامج تدريبية للكوادر العاملة لتأهيلها للتعامل مع العملة الأوروبية الموحدة. وفيما يلي سنتناول انعكاس اليورو على بعض المؤشرات النقدية (36).

1- اليورو والجنيه المصري

يعتمد البنك المركزي المصري على نظام سعر الصرف المرن، والذي تم إتباعه في ضوء العلاقات الاقتصادية على مر الزمن بالدولار، حيث إن غالبية تعاملات مصر الخارجية ولفترة طويلة تتم باستخدام الدولار. حيث إن هذا النظام من أسعار الصرف كان وسيلة مضمونة وفعالة لتثبيت القوة الشرائية للجنيه المصري، وبسبب ارتباط الجنيه المصري بالدولار فإن أي تغيير في قيمة الدولار مقابل اليورو سوف يؤثر على قيمة الجنيه المصري مقابل اليورو، وفي ظل هذا التأثير يبقى ارتباط الجنيه المصري بسلة من العملات المرجحة بالاوزان النسبية (لتجارة مصر مع أهم الشركاء التجاريين لها)، هو الوسيلة الأكفأ لتجنب أكبر قدر ممكن من الخسائر التي قد تتعرض لها المصارف المصرية. وفيما يلي جدول (4) والذي يبين قيمة الجنيه المصري مقابل كل من الدولار الأمريكي واليورو.

جدول (4)

قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار واليورو

(1998 – 2008)

التاريخ العملة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
-------------------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

اليورو	3.62	3.92	3.45	3.62	4.10	4.88	7.83	8.46	6.84	7.86	8.29
الدولار	3.39	3.39	3.42	3.85	4.6	4.65	6.22	6.23	5.78	5.96	5.63

المصدر:- النشرة الاقتصادية الشهرية لجمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 1998-2008، ص 10.

من الجدول (4)، يتبين لنا انه منذ عام 1998 وهي المدة التي سبقت صدور اليورو شهد سعر صرف العملة الأوروبية "الاكو" مقابل الجنيه المصري ارتفاعاً، حيث كان "الاكو" يعادل (3.62) جنيه مصري في يناير 1998، ولكنه ارتفع ليصل الى (3.92) جنيه بعد صدور اليورو عام 1999 والذي استمر بالارتفاع، ولكن قيمة اليورو أخذت بالتراجع مقابل الجنيه المصري عام 2006 حتى وصل إلى أدنى قيمة له مقابل الجنيه حيث بلغ (6.84) جنيه مصري.

ويمكن إرجاع هذا الانخفاض في قيمة اليورو مقابل الجنيه المصري إلى تراجع اليورو مقابل الدولار الأمريكي خلال هذه المدة ولأن الجنيه المصري يرتبط بعلاقة قوية مع الدولار.

2- اليورو والاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي المصري

إن أهم أهداف الاحتياطي هو تغطية احتياجات مصر من الواردات حيث تتفاوت النسب التي يغطيها هذا الاحتياطي من دولة إلى أخرى، ولكن المعدل الدولي هو إن يغطي هذا الاحتياطي ما يعادل قيمة واردات الدولة (3) شهور، وهو المعدل الأمن دولياً، وفي حالة مصر فإن الاحتياطي يغطي قيمة واردات مصر لأكثر من عام كامل، حيث بلغ الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي المصري عام 2000 ما مقداره (20) مليار دولار، وعام 2007 ما مقداره (22.4) مليار دولار⁽³⁷⁾. وبغض النظر عن مدى الرشادة الاقتصادية للاحتفاظ بكل هذا الاحتياطي، والجدل الذي يدور حول هذه النقطة، فمن الملاحظ إن معظم الاحتياطي المصري مقوم بالدولار رغم إن أكثر من (45%) من تجارة مصر تتم مع الاتحاد الأوروبي، ومع بداية تسعير دول الاتحاد الأوروبي لصادراته و وارداته باليورو كان لزاماً على مصر إن تعتمد اليورو لتسوية قيمة وارداتها من الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي ترتب على البنك المركزي المصري ان يعتمد التنوع في احتياطياته بين الدولار واليورو والين، حسب توزيع التجارة الخارجية لمصر بين منطقة الدولار ومنطقة اليورو ومنطقة الين، ليستخدم اليورو لتسوية تجارة مصر مع الاتحاد الأوروبي ويستخدم الدولار لتسوية تجارة مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم التي تتعامل بالدولار ويستخدم الين لتسوية تجارة مصر مع منطقة الين.

3- اليورو وسعر الفائدة

إن السياسة النقدية في مصر تحدد سعر الفائدة على الجنيه المصري بناء على سعر الفائدة على الدولار عالمياً بحيث تحقق الجاذبية للجنيه كوعاء ادخاري، لكن بعد ظهور اليورو وتمتعه بجاذبية عالمية ومحلية كوعاء ادخاري دون الخوف من تقلبات أسعار الصرف. الأمر الذي دعا واضعي السياسة النقدية في مصر اعتماد تحديد أسعار الفائدة على الجنيه المصري، بما يحقق استمرار جاذبيته كوعاء ادخاري مرتبط بمدى تأثير الدولار مقابل اليورو وتأثر سعر الفائدة على الدولار عالمياً.

4- اليورو والبورصة المصرية

بعد التعامل الحسابي باليورو بين المصارف وفي أسواق الأوراق المالية الدولية فإن البورصة المصرية من الطبيعي إن تتأثر بهذه العملة، وإن كان هذا التأثير يتركز في الجزء المخصص بشهادات الإيداع الدولية (GDR)، من جانب غير المصريين الذين يشترون هذه الشهادات باليورو، حيث إن تنشيط قيمة هذه الشهادات وزيادة حجم معاملاتها في البورصة المصرية، يزيد من حجم الطلب على الأوراق المالية خاصة بعد قيام العديد من صناديق الاستثمار بإصدار وثائق التعامل باليورو، الأمر الذي

تطلب من بورصة الأوراق المالية المصرية استعداد كافي للتعامل بالعملية الأوروبية "اليورو"، في التعاملات اليومية والتنسيق مع البورصات العالمية خاصة البورصات التي ترتبط بها مصر. ومن الجدير بالإشارة هنا، إن مصر أبرمت في 2001/1/25، اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، دخلت حيز التنفيذ مطلع عام 2004، حيث تناولت تلك الاتفاقية وضع إطار مناسب للتعاون والشراكة في السياق الإقليمي الأكثر اتساعاً، والتعاون بين مصر والاتحاد الأوروبي في مجال المساعدات الإنمائية. حيث ينصب جوهر هذه الاتفاقية على إنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد وهو ما ينطوي على تحرير متبادل للتعريفات الجمركية الخاصة بالسلع الصناعية والزراعية وتحرير التجارة وانتقال رؤوس الأموال بينهما، وبذلك تصدر مصر قائمة الشراكة التجارية مع الاتحاد الأوروبي بين باقي البلدان العربية، فقد وصلت تجارة مصر مع الاتحاد الأوروبي نسبة (40%) من إجمالي تجارتها مع العالم، ووصلت التجارة الثنائية بين البلدين (11.1) مليار يورو مقارنة بمتوسط قدره (10) مليار يورو عام 2000، منها (4) مليار يورو تخص صادرات مصرية للاتحاد الأوروبي و(7.1) مليار يورو تخص صادرات الاتحاد الأوروبي لمصر. كما تم فتح مصرف الاستثمار الأوروبي في القاهرة عام 2003، لتعزيز التعاملات المالية بين مصر والاتحاد⁽³⁸⁾.

الاستنتاجات

من استعراضنا السابق نستنتج ما يأتي:-

- 1- إن العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" أصبحت عملة دولية تستخدم لتسوية جميع المعاملات المالية والنقدية والتجارية لدول الاتحاد الأوروبي، وذلك لإضعاف دور الدولار في قيادة أسعار صرف العملات الدولية من جهة، ومن جهة أخرى توفير ميزات عديدة في التعاملات الدولية للاتحاد الأوروبي، حيث يعد اليورو البديل الأثقل وزناً بين العملات الأساسية في التجارة العالمية.
- 2- لعب اليورو على المسرح العالمي دوراً ثانوياً بعد الدولار الأمريكي، وكأصول احتياطية يظل الدولار الأمريكي في الصدارة كعملة أساسية في الحيازات الرسمية من الاحتياطيات الأجنبية، وفي الوقت الذي تستمر فيه إعادة رسم خريطة منطقة اليورو، فإن نطاق استخدام اليورو من المرجح أن يستمر في التوسع في مجال التجارة العالمية والتمويل العالمي. ولكن حتى يستطيع اليورو من البقاء كعملة رئيسية في التبادلات الدولية ينبغي على البنك المركزي الأوروبي المثابرة للحفاظ على استقرار قيمة اليورو، والسيطرة على معدلات التضخم التي تزداد في بعض دول الاتحاد، كي لا تلقي بظلالها على

استقرار قيمة اليورو في تسوية المبادلات الدولية، لأن ما يقلق الكثير من الدول إزاء الدولار هو سيطرة السلطات النقدية الأمريكية على حركة النظام النقدي الدولي هذا من جانب، ومن جانب آخر التقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد الأمريكي بين عجز في ميزان المدفوعات وأزمات اقتصادية. والذي ينسحب أثرها على اقتصادات تلك البلدان نتيجة قوة الارتباط بين عملاتها والدولار. فلكي يحظى اليورو بدعم وقبول دولي كبير ينبغي به إن يستقر عند معدلات تبادل محددة بهامش تذبذب بسيطة. وبعيدة عن التقلبات والأزمات التي تتعرض لها اقتصادات بلدان الاتحاد.

3- إن ضعف استخدام اليورو في تسوية المبادلات الدولية قد يكون عائد لأحد تلك الأسباب:-

أ- إن ارتفاع نسبة الديون الخارجية للبلدان المقدرة بالدولار، يكون من الطبيعي استخدامها لليورو ضعيف.

ب- إن بعض الاقتصادات في العالم مسيطر عليها من قبل الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي فإن معظم معاملاتها مقومة بالدولار.

ج- البلدان المصدرة للنفط تكون مستوعبة وبشكل كامل لمبادلاتها الدولية بالدولار.

4- استطاعت بعض الدول العربية وبالأخص مصر من إعادة هيكلة قطاعها المصرفي وتكييفه تماشياً مع الوضع الدولي الجديد بعد صدور العملة الأوروبية الموحدة، وذلك للاستفادة من الميزات التي توفرها تلك العملة بالخصوص القطاع المصرفي العربي والمصري، وبالتالي انعكاسه على زيادة معدلات نمو القطاع المصرفي وزيادة قدرته على مواجهة تلك التكتلات الإقليمية والدولية.

5- دعم وتحفيز القطاع المصرفي العربي عن طريق رفع مستوى الخدمات المقدمة، وفقاً للمقاييس والمواصفات الدولية لتكون قادرة على المنافسة، وضرورة العمل الجاد لزيادة كفاءة وربحية المصارف العربية، وخاصة العاملة في دول الاتحاد الأوروبي، والتي دخلت في اتفاقيات الشراكة التجارية مع الاتحاد (حالة مصر)، لتتمكن من منافسة المصارف الأوروبية، وذلك عن طريق التجمع في وحدات مصرفية أكبر حجماً وأكثر قدرة على المنافسة، ومتابعة الحوار مع الجانب الأوروبي بقصد استدراك موضوع كفاية رأس المال، والحد من أثاره على المصارف الأوروبية.

6- بالنسبة للانعكاسات السلبية فإنها تتمثل بأن المصارف العربية صغيرة الحجم مقارنة بمثيلاتها في أوروبا، وعدم قدرتها على المنافسة العالمية، وارتفاع تكلفة خدماتها المصرفية، ووجود القيود المصرفية من قبل البنوك المركزية العربية، وتصنيف الدول العربية (باستثناء السعودية) من ضمن الدول ذات المخاطر الائتمانية المرتفعة.

التوصيات

يوصي الباحث بالاتي:-

1- بالنسبة للمصارف العربية ذات التوجهات الدولية، والتي ليست لها فروع في السوق الأوروبية الموحدة، فهي تحتاج إلى الإسراع في دراسة وجودها في ذلك السوق، ودراسة فيما إذا كان من مصلحتها إن تكون طرفاً في التطورات الجارية هناك، وذلك عن طريق تحالفها مع مصارف من الاتحاد الأوروبي في الدول الأوروبية ذات النمو الاقتصادي المرتفع مثل إسبانيا، البرتغال، اليونان لانخفاض تكلفة إنشاء الفروع هناك.

- 2- سعي المصارف العربية بشكل عام والمصرية بشكل خاص إلى زيادة رؤوس أموالها من أجل رفع معدل كفاية رأس المال، بما ينسجم والمعايير التي وضعتها لجنة "بازل" وهذا بدوره سيعمل على تعزيز قدرتها التنافسية.
- 3- العمل على مواكبة الثورة التكنولوجية المصرفية التي بدأت تعم مختلف المصارف الدولية في العالم، والذي من شأنه إن يدعم القدرات التنافسية بين مصارف العالم وإن يوفر أنظمة وقواعد بيانات متكاملة عن زبائنه وعن الأسواق المحلية والعربية والدولية.
- 4- السعي في توسيع قاعدة الخدمة المصرفية العربية لتشمل جوانب التأمين والاستثمار وذلك لمواكبة الخدمات المصرفية الدولية والتمكن من ممارسة النشاط المصرفي على الصعيد الدولي.

الهوامش

- 1- Levich, Richard M, "ECU European Currency Unit", New York University, 1987, p: 9.
- 2- IMF, Annual Report, 1992. Financial Organization and Operations of the IMF, Washington, D. C., 1995, p: 29.
- 3- هنري توفيق عزام، السوق الأوروبية الموحدة وآثارها المحتملة على النشاط المصرفي والمالي - ملف الأهالي الاقتصادي، العدد 6، المجلد 7، القاهرة، (1997)، ص 2.
- 4- مفتاح صالح، الاتحاد النقدي الاوربي، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، الاغواط، 2005، ص10.
- 5- عبد السلام عرفة، المنظمات الدولية والاقليمية، دار الجماهيرية، ليبيا، 1993، ص389 - 399.
- 6- شهاب مجدي محمود، الوحدة النقدية الأوروبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص96.
- 7- مصطفى أحمد فريد و محمد السيد حسن سهير، السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2000، ص28.
- 8- Griffiths, Mark E. L., "The ERM Experience", Framework for Monetary Stability, Carlo Conttarelli, International Monetary Fund, Washington, 1994, p: 145.
- 9- Effros, Robert, c, "Forty and Fatter by it's still worth celebrating", Financial Times, 1997, p: 286 - 290.
- 10- قحايرية آمال، الوحدة النقدية الأوروبية - الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب، مطبعة جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 174.
- 11- P.Kauffman ;L'euro ;Dunod ;2 Edition, Dalloz ,Paris, 1999, p:56.
- 12- د. مغاوري شلبي، اليورو من الفكرة الى جيوب الاوربيين، اسلام اون لاين، 2002، انترنت، ص2 - 3 <http://www.Islamonline.com>
- 13- ماجد عبد الله المنيف، تاثير عملة اليورو العالمية والعربية وانعكاساتها على تعاملات النفط، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 25، العدد 89، 1999، ص17.
- 14- د. مغاوري شلبي علي، اليورو الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 2000، ص27.
- 15- د. مغاوري شلبي علي، العرب والاتحاد الاوربي من التعاون الى المشاركة، ورقة مقدمة الى المؤتمر العشرون للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1997، ص10.

- 16- د. مغاوري شلبي، مصدر سبق ذكره، ص 26.
- 17- مركز البحوث المالية والمصرفية، الاتحاد النقدي الاوربي: لا امل في تحقيقه قبل سنة 1999، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الرابع، العدد 3، 1996، ص 17.
- 18- توفيق رمضان، السوق الاوربية تتخذ اجراءات مالية ومصرفية جديدة، لتوفير الاسجام بين قوانين الصناعة البنكية، مجلة البنوك، العدد 276، 1990، ص 24 - 25.
- 19- سوزان سادلر، "رسم طريق للنجاح في استخدام عملة اليورو"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد 1، 2004، ص 30.
- 20- د. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية - دراسة تجارب مختلفة -، جامعة الجزائر، 2007، الجزائر، ص 58.
- 21- محمد سعدوني، الوحدة النقدية الاوربية واشكاليات اليورو، جامعة بشار، الجزائر، 2006، انترنت، ص 13.
<http://www.AlShamsi.net>
- 22- Hanspeter K. Scheller, The European Central Bank, Second Revised, Edition 2006, Frankfurt, Germany, p: 25.
- 23- محمد سعدوني، مصدر سبق ذكره، ص 12.
- 24- قحايرية آمال، مصدر سبق ذكره، ص 243 - 244.
- 25- د. مغاوري شلبي، مصدر سبق ذكره، ص 44.
- 26- قحايرية آمال، مصدر سبق ذكره، ص 242.
- 27- د. عبد المنعم رشيد، وحدة النقد الاوربي اليورو الواقع والمنظور المستقبلي، دراسات اقتصادية، العدد الاول، 1999، السنة الاولى، بيت الحكمة، ص 84.
- 28- د. شريط عابد، تقييم اثر استخدام العملة الاوربية الموحدة على الاقتصاد الدولي والعربي، جامعة ابن خلدون، الجزائر، 2007، ص 12.
- 29- رالف زبيرنك، أثر اليورو على تجارة وميزان مدفوعات الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2000، ص 65.
- 30- د. شريط عابد، مصدر سبق ذكره، ص 13.
- 31- رسلان خضور، اليورو: موقعه في النظام النقدي الدولي ومنعكساته على الإقتصاد السوري، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 16، 1999، ص 22.
- 32- عدنان الهندي، اثار مقررات لجنة بازل على المصارف العربية، برنامج الاصلاح الاقتصادي ودور المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1996، ص 19.
- 33- زكريا عبد الحميد باشا، اوربا الموحدة والعلاقات الاقتصادية الاوربية: الواقع الحالي واحتمالات المستقبل، مجلة التعاون، العدد 29، 1992، ص 109.
- 34- United Nations, WSCWA, the impact of the Single European Market on the WSCWA Member Countries, Vol. IV, Banking and Finance (New York, 1996), world bank: the Asian miracle Economic growth and public policy oxford university, 1993, p:9.
- 35- د. مجدي محمود شهاب، مصدر سبق ذكره، ص 114.
- 36- د. مغاوري شلبي، مصدر سبق ذكره، ص 108 - 117.
- 37- تقرير عن تطور اداء الاقتصاد المصري، 2007، جمهورية مصر العربية، انترنت، ص 2.
<http://www.mfa.gov.eg>

38-تقرير عن اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الاوربي، 2007، جمهورية مصر العربية، انترنت، ص1.
<http://www.delegy.ec.europa.eu>